

تفتّل في مير

بقلم أ.د. أحمد بدر

أستاذ المكتبات والمعلومات، كلية الآداب جامعة القاهرة

طلب إلى الصديق العزيز الأستاذ عبدالحفيظ فؤاد صاحب دار الفيل للنشر والتوزيع أن أكتب تقدیماً لكتاب أخي وزميلي العزيز الأستاذ الدكتور أبو بكر محمود الهوشى .. وقد تداعى إلى فكرى في هذه اللحظة آخر لقاء بيني وبين الدكتور أبو بكر في المؤتمر الذي جمعنا في أسيوط بصعيد مصر والذي عقده جمعية المكتبات والمعلومات المصرية عام 2001 م تحت رعاية جامعة أسيوط وتناولنا د. أبو بكر وأنا - العديد من آمالنا وتطلعاتنا لمجتمع المعلومات المستقبلي العربي.

وقد أسعدهني كثيراً الموضوعات والالفصول التي خصصها الدكتور أبو بكر في كتابه هذا لمجتمع المعلومات بتقنياته واقتصادياته وتحدياته الجديدة أمام ضرورة تحقيق استراتيجية عربية موحدة للدخول في هذا العصر.. لقد كانت دراساته في هذه الفصول عرضاً عميقاً شاملـاً ولكنه مختصر، استوعب فيه مختلف جوانب الإنتاج الفكرى العربى والأجنبي باقتدار وظهرت فى كتاباته اسهاماته العلمية الأصيلة.

وقد تكاملت فصوله بين مجتمع المعلومات والسياسة الوطنية للمعلومات (بما في ذلك دور المكتبات الوطنية والعامة) والنشر الإلكتروني وشبكة الإنترنت، وكان لرؤيته عن تدريب المستفيدين والرقابة والميثاق الأخلاقي العربي في العصر الرقمي أو الإلكتروني، المطلة الضرورية في مسيرة التحرك والاستراتيجية العربية نحو مجتمع المعلومات المستقبلي.

وأثمن كتابه هذا الرواج والانتشار وأثمن له وكل زملائه في ليبيا الشقيقة العزيزة كل النجاح والرقي.

مقدمة

يضم هذا الكتاب عشرة فصول، تناولت فيها جوانب متعددة في دراسات علم المعلومات وأنشطته وخدماته، وقد قدمت بعض هذه الدراسات في مؤتمرات عربية معلوماتية، أو نشرت في الدوريات العربية المحكمة.

وقد تناول الفصل الأول مجتمع المعلومات وتطوره في الدول المتقدمة خصوصاً في الولايات المتحدة وفي أوروبا، وأن ثورة المعلومات والحسابات والاتصالات في هذا المجتمع تشكل تحدياً كبيراً يزيد من غنى الدول المتقدمة ويباعد بينها وبين الدول النامية، مما يشعرنا نحن العرب بالخوف الشديد من استمرار كوننا مستهلكين للتكنولوجيا ولسنا مساهمين جادين في إنتاجها وتطبيقاتها.. وبعد أن استعرض الكاتب بعض الجهود العربية خصوصاً في المؤتمرات والأنشطة تساءل.. ما هو دورنا في مجتمع المعلومات وما هو المميز الذي ستشغله في هذا المجتمع بعد أن وضحت الصورة بين الدول المتقدمة والمتقدمة.

واستكمالاً لتساؤلاتنا في الفصل الأول، يتناول الفصل الثاني الأفكار المتعلقة بتصوراتنا الاستراتيجية عربية للدخول إلى عصر الفضاء الإلكتروني وهو العصر الذي تتحكم فيه شركات محدودة في دول معينة حوالي 90% من شبكات المعلومات خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية.. كما أن معظم العاملين في الوظائف الجديدة يعملون في وظائف معلوماتية وهذه من شأنها أن تزيد من القيمة المضافة added value - لكل عامل مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي. كما تناولنا أهداف السياسة المعلوماتية ومتطلباتها مع الإشارة لأمريكا واليابان وفرنسا وفنلندا والاتحاد الأوروبي واستراليا ثم الدول العربية وركزنا على أهمية آليات التنفيذ والتشريع وجهود اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية الليبية لإنشاء مراكز قطاعية للمعلومات والتوثيق. ثم بعض الجهود السعودية ومصر خصوصاً مؤتمر نهضة المعلومات في عصر مبارك.

أما الفصل الثالث فقد تناول موضوع التكشيف والمعنى لارسأه قواعد نظام عربي موحد للتكشيف، استجابة للتطور المعرفي وفضل الأدوات التقليدية في تلبية احتياجات المستفيدين.. وإلى جانب النبذة التاريخية في تطور التحليل الموضوعي والتکشیف فقد أوضحنا مدى أهمية التکشیف وبناء المکانز وأنواعها خصوصاً بالنسبة للجهود العربية وركزنا على إعداد المکانز المطلوبة لكل موضوع من موضوعات المعرفة مع توحيد الجهود المبذولة لظهور نظام موحد للتكشيف.

وتتناول **الفصل الرابع** دور المكتبات الوطنية في السياسة الوطنية للمعلومات، واسهامها الأساسي في التخطيط الوطني للمكتبات والتكوين المكتبي العام بالدولة في إطار النظام الوطني للمعلومات ثم تناولنا تخطيط البنية الأساسية للمعلومات والعوامل التي تلازم كفاءة والنظام الوطني للمعلومات وبالتالي نجاح السياسة الوطنية للمعلومات.

أما الفصل الخامس فقد تناول المكتبة العامة ومجتمع المعلومات، وقمنا بتفصيل بعض مقومات المجتمع المعلوماتي خصوصاً بالنسبة للحاسبات والاتصالات ثم أبرزنا الدور الإيجابي للمكتبة العامة وأهدافها المتطورة وزيادة الاهتمام بالتخطيط الوطني في مجال المكتبات بصفة عامة والمكتبات العامة بصفة خاصة وذلك بالنسبة للمقتنيات والمباني والموظفين والخدمات.

هذا ويعالج **الفصل السادس** شبكة الإنترنت ودورها في تطوير قطاعي الشفافة والبحث العلمي حيث تناولنا لحة تاريخية عن شبكة الإنترنت ومراحل تطورها وتعريفها من حيث مصادرها وأدواتها للتعریف بهذه المصادر ثم بيان بخدمات المعلومات التي تقدمها ، ثم أهمية الإنترنت بالنسبة للبحث العلمي ثم بأهميتها لشخص المكتبات والمعلومات ثم بعض المشاكل الإدارية والقانونية والتدابير الإحترازية الرقابية التي اتخدتها بعض الدول إزاء بعض الجوانب للإنترنت ثم التوجيهات اللازمة لإصدار التشريعات العربية المناسبة.

أما الفصل السابع فيتناول موضوعاً معاصرالله أهميته وهو التحول من النشر

التقليدي إلى الشّر الإلكتروني .. وقد عالج الكاتب الموضوع بنظرة تاريخية لتطور الوسائل غير المطبوعة من مصغرات فيلمية وأوساط إلكترونية كوسائل أخرى لاحتزاز أوعية المعلومات، ثم التعريف بالشر الإلكتروني وربطه بقواعد المعلومات والاطار العام لراحل التحول الكامل من الطباعة على الورق للشر الإلكتروني ثم تناولنا أثر الشر الإلكتروني على المكتبات والمكتبين والمستفيدين ثم الضبط البيلوجرافى للمعلومات الإلكترونية وحقوق التأليف والطبع والترجمة ثم نماذج لمشروعات الشر الإلكتروني فى أوروبا وأمريكا وأخيراً المكتبات الإلكترونية «الرقمية» وأهدافها وخدماتها فى أمريكا وبريطانيا ومشروع المكتبة العالمية.

وقد ركز **الفصل الثامن** على جانب تأهيل المستفيدين خصوصاً مع تزايد الشر الإلكتروني وتضخم المعلومات، مما يستوجب وضع برامج منظمة لتدريب المستفيدين لاكتسابهم المهارات الأساسية اللازمة للتعامل مع خدمات المكتبات والمعلومات المتغيرة وقد أبرزنا أهم الطرق المتّبعة في تدريب المستفيدين.

أما **الفصل التاسع** فقد تناولنا فيه موضوع الرقابة وحرية التفكير والتعبير مبتدئاً ببنية تاريخية عن الرقابة ومصطلحاتها وتطبيقاتها على المكتبات وكشف الكتب المحظورة عام 1559 وما بعدها من تشريعات صدرت في دول مختلفة من بينها اتفاقية برن عام 1886 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 وتأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 على حرية الصحافة والنشر ثم اشارنا إلى معلومات الإبداع في الوطن العربي سواء كانت إدارية أو سياسية أو ثقافية فضلاً عن التعريف بمراحل الرقابة المسبقة واللاحقة وأنواع الرقابة والتمييز بين حرية الفكر وحرية التعبير كما تناولنا أمثلة عديدة للرقابة والمحجر على الفكر في محدثة أحمد بن حنبل مع الخليفة المعتصم ثم أمثلة من لبنان وموريانيا ومصر وأخيراً التطور العظيم المعاصر لتقنية المعلومات والاتصالات وبعض التوصيات ذات العلاقة.

ولقد تناولنا في **الفصل العاشر والأخير** موضوع الميثاق الأخلاقي لمهنة المعلومات في الوطن العربي حيث بدأنا بتعريف المهنة وعناصرها وأوضحتنا المسئولة القانونية

والأخلاقية للمهنة مع بعض تضاعف اخلاقيات التعامل مع المعلومات كاحترام الأمانة العلمية والملكية الفكرية وظاهرة العداء العلمي وسلطة المعرفة ثم تناولنا حق الخصوصية والملكية الفكرية والحرية الفكرية وأخلاقيات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وأخلاقيات الإنترن特 ثم الحاجة إلى ميثاق أخلاقي للمهنة في الوطن العربي.

والله أسأل أن يكون هذا الجهد المبذول في الكتاب قد استكملا جهودا أخرى عديدة أشرنا إليها في مصادرنا.. وأن يفيد الكتاب زملاء وطلاب نعترف بهم.

أ.د أبو بكر محمود الهوش

أستاذ المكتبات والمعلومات

جامعة الفاتح، ليبيا